موقف مراجع الحسابات الخارجي الليبي من مخاطر أعمال العميل

د.عصام الدين السائح خـــرواط[1]
د.موسى رمضان أبوالطويرات[2]

ملخص الدراسة:

يُمثل هذا البحث دراسة ميدانية تهدف إلـــى اختبـــار مـــدى إدراك المراجع الخارجي الليبي للعوامل المؤثرة على عناصـــر مخـــاطر الأعمـــال المتعلقة بالعميل. لقد اعتمد البحث على اختبار عدد (28) عاملاً مؤثراً علـــى تقييم مخاطر الأعمال ومخاطر الرقابة، تم اقتباســـها وتطويرهـــا مـــن أدب المراجعة المهني والأكاديمي، من خلال توزيع استمارة استبيان على مجموعة من المراجعين الممارسين للمهنة عن طريـــق مكاتـــب المراجعـــة وديـــوان المحاسبة بمدينة طرابلس، حيث تم اختبار مدى قدرة المراجعين على:

1- تحديد ما إذا كانت العوامل تؤثر على تقييم مخـــاطر أعمـــال العميـــل أم مخاطر الرقابة.

2- تقدير ما إذا كان العامل يعكس درجة عالية أم منخفضة من الخطر.

إن ندرة الكتابات الواضح بالبيئة المحلية فـــي المجـــالات المتعلقـــة بمخاطر الأعمال بصفة عامة ومخاطر أعمال العميل بـــصفة خاصـــة يقـــدم الأساس، ويُظهر الحاجة لإجراء هذه الدراسة. لقد جاءت نتائج هذه الدراســـة متفقة مع ما جاء في بعض النشرات المهنية والدراسات السابقة ببعض الدول الغربية، والتي وجدت أنه بإمكان المراجع الخارجي تمييز العوامل المـــؤثرة

1- استاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية المحاسبة – جامعة الجبل الغربي.

2- محاضر بقسم المحاسبة، كلية المحاسبة-جامعة الجبل الغربي musaomar2003@hotmail.com

على مخاطر أعمال العميل عن تلك المؤثرة على مخاطر الرقابة. كما أفـادت نتائج هذه الدراسة بقدرة المراجع الخارجي على فصل عوامل الخطر التـي تعكس درجة مرتفعة من المخاطر عن تلك التي تعكس درجة منخفضة مـن المخاطر. وعلى ذلك فتوصي هذه الدراسة بضرورة تكثيف الاهتمام بالمداخل الحديثة للمراجعة، وتوجيه المراجعين عن طريق الهيأت المحليـة المنظمـة للمهنة لمتابعة الإصدارات الحديثة وتشجيع إجراء البحـوث التطبيقيـة فـي مجالات المراجعة المعاصرة للوقوف على مستوى ودرجة تطور التطبيقـات العملية للمراجعة في ليبيا.

مقدمة:

تؤكد معايير المراجعة المعاصرة على أهمية حصول المراجع على فهم أوسع للمنشأة وكذلك البيئة التي تشتغل خلالها حتى يتمكن من تقييم المخـاطر. وفـي هـذا الخصوص، ذكر Jr et al.(2010) أن معايير المراجعة وجهـت المـراجعين إلـى الاهتمام بمخاطر الأعمال وعوامل المخاطر الأخرى عند تقييمهم لخطر وجود أخطاء مادية خلال مرحلة تخطيط المراجعة. لقد برز مفهوم مخاطر أعمال العميل، والـذي يعكس خطر فشل المنشأة في تحقيق أهدافها نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية، كنتيجـة لتطور مراحل المراجعة. مهنياً، طلبت معايير المراجعة من المـراجعين بـضرورة الحصول على فهم كاف لأهداف المنشأة محل المراجعة واسـتراتيجياتها والمخـاطر التي لها علاقة بأعمال المنشأة والتي قد تكون سبباً في وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية (المعيار الدولي رقم 315، 2008). وفي نفس السياق، طالب المعيار الـدولي رقم 315 المراجعين بضرورة مراعاة مخاطر الأعمال عندما يقومون بعمليـة تقيـيم خطر وجود أخطاء مادية بالقوائم المالية خلال مرحلة تخطيط المراجعـة. إن مفهـوم مخاطر الأعمال يقدم نظرة أوسع لمدى الأخطار التي يجب على المراجعين الاهتمـام

بها. وفي هذا الأمر، أوضح Wu et al (2002)، بأن الاهتمام المتزايد بتعريف وتقييم مخاطر الأعمال يعتبر من أهم التغيرات في مدخل المراجعة التقليدي.

تاريخياً، لقد ذكر Knechel (2007)، أن كبرى الشركات قد تبنت مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال –إلى حدٍ ما– في التسعينات، ومن جهة أخرى، فهناك خطر آخر يعكس فشل نظام الرقابة الداخلية في منع أواكتشاف أوتصحيح الأخطاء الجوهرية. إن هذه الدراسة تهدف إلى التحقق من موقف المراجع الخارجي الليبي من العوامل المؤثرة على مخاطر الأعمال خلال مرحلة تخطيط عملية المراجعة. ولمعرفة إلى أي حد يدرك المراجع الخارجي الليبي العوامل المؤثرة على مخاطر الأعمال، تم اختبار مدى قدرتهم على التفريق بين مخاطر الأعمال ومخاطر الرقابة باستخدام عوامل مرتبطة بالخطرين المذكورين تم اقتباسها من أدب المراجعة المختص.

مشكلة البحث:

تعكس مخاطر أعمال العميل حالة فشل المنشأة في تحقيق أهدافها، وترتبط مخاطر الأعمال بالمنشأة تحت المراجعة، وهذه المخاطر يجب أن تتميز عن مخاطر أعمال المراجع والتي تعكس خطر احتمال تعرض المراجع للضرر أو الخسارة نتيجة علاقته بالعميل. لقد استنتجت بعض الدراسات السابقة أن المراجعين بإمكانهم التمييز بين مخاطر الأعمال والمخاطر الطبيعية أو الحتمية (الملازمة) حيث أوضح (2002). Wu et alأنه بالإمكان التمييز بين الخطرين المذكورين لان لكل منهما ملامح تميزه عن الأخر. وفي هذا المجال، أشار Lemon et al. (2000) إلى أن بعض المراجعين يعتقدون أن الفهم الأوسع لمخاطر العميل المطلوب لتطبيق مدخل مخاطر الأعمال كأساس للمراجعة سوف يساهم في إدارة مخاطر أعمال المراجع.

في البيئة الليبية، قامت Ritchie and Khorwatt (2007) بتحليل مدى قدرة المراجعين الليبيين على التمييز بين العوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المراجع الخارجي الليبي يقوم بتقييم مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة معا. كما أشارت نفس الدراسة إلى أن المراجعين الليبيين استطاعوا تمييز معظم العوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة والتعرف عليها، ولكنهم فشلوا في تمييز والتعرف على معظم العوامل المؤثرة على المخاطر الملازمة. ولأنه لم تهتم الدراسات السابقة في البيئة المحلية بمدى إدراك المراجع الليبي لمفهوم مخاطر الأعمال، فتهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى قدرة المراجع الليبي على إدراك العوامل المؤثرة على مخاطر الأعمال وذلك من خلال تمييزها عن العوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة، وبمعنى آخر، تهدف الدراسة الحالية الى تقديم دلائل وصفية على مدى إدراك المراجع الليبي لمخاطر الأعمال اعتماداً على إدراكهم لمخاطر الرقابة. كما إن هذه الدراسة تسعى للمساهمة في تضييق الفجوة النظرية والعملية وتقديم إضافة إلى حقل المعرفة المتعلق بموضوع مخاطر الأعمال عن طريق تقديم قرائن عملية لمدى إدراك المراجع الليبي لمخاطر الأعمال، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الآتي:

– هل يدرك المراجع الخارجي الليبي العوامل المؤثرة على مخاطر الأعمال؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى مايلي:

1– دراسة وتحليل مدخل مخاطر أعمال العميل.

2– التعرف على مقدرة المراجع الخارجي الليبي على تحديد العوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل بتميزها عن العوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية واحدة وهي:

- يدرك المراجع الخارجي الليبي العوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل.

ولاختبار الفرضية الرئيسية، تم اشتقاق الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

1- يميز المراجع الخارجي الليبي بين العوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل والعوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة.

2- يميز المراجع الخارجي الليبي بين العوامل التي تعكس درجة عالية من المخاطر وتلك التي تعكس درجة منخفضة من المخاطر.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث منكونه:

1- يساهم البحث في إثراء الأدب المتخصص في مجال مخاطر الأعمال عن طريق تقديم دلائل عملية عن مدى ادراك المراجع الخارجي الليبي لتلك المخاطر، والذي من شأنه تضييق الفجوة بين ممارسي المهنة والاكاديميين.

2- يضيف هذا البحث دلائل عن موقف المراجعين من مخاطر الأعمال في دولة نامية كليبيا وبالتالي يساهم في استنتاج اثر تغير بيئة المراجعة على سلوك المراجعين.

منهجية البحث:

لكي يمكن تجميع دلائل عملية عن تقييم مخاطر الأعمال في ضوء المتاح من أدب المراجعة المختص، تم تحديد واقتباس وتحوير بعض العوامل المؤثرة على مخاطر الأعمال مع تضمين عوامل أخرى تؤثر على مخاطر الرقابة باستمارة الاستبيان والمستهدف توزيعها على مراجعي الحسابات المزاولين للمهنة عن طريق مكاتبهم الخاصة بالعاصمة طرابلس وكذلك المراجعين بديوان المحاسبة، ليتم استقصاءهم بخصوص:

1- تحديد ما إذا كانت العوامل تؤثر على تقييم مخاطر أعمال العميل أم مخاطر الرقابة.
2- تقدير ما إذا كان العامل يعكس درجة عالية أم منخفضة من الخطر.

هذا وقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل يمكن المشارك من التعامل مع كل عامل لوحده، علماً بأن العوامل والتي بلغ عددها 28 عامل (18 عامل يؤثر على مخاطر الأعمال و10 عوامل مرتبطة بمخاطر الرقابة) قد تم تضمينها وترتيبها عشوائيا في صحيفة الاستبيان.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على اختبار مدى إدراك المراجع الخارجي الليبي للعوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل دون البحث في مدى تطبيق المراجع لهذا المدخل من عدمه، كما يقتصر البحث على استقصاء أراء المراجعين الخارجيين ومراجعي ديوان المحاسبة بمدينة طرابلس.

تقسيمات البحث:

يشتمل البحث على ثلاثة أجزاء: يهتم الجزء الأول بمراجعة أدب المراجعة المتعلق بمخاطر الأعمال متضمناً بناء إطار نظري يجمع مخاطر أعمال العميل، مخاطر الرقابة والعلاقة بين الخطرين، ويهتم الجزء الثاني بتوضيح وتبرير منهجية البحث، أما الجزء الأخير فيهتم باختبار فرضيات البحث وعرضلنتائج البحث وتوصياته.

1. مخاطر أعمال العميل:

تعرف مخاطر أعمال العميل على أنها خطر فشل المنشأة محل المراجعة في تحقيق أهدافها (Lemon et al., 2000, P.1). لقد أوضح أدب المراجعة أن المراجعة على أساس خطر أعمال العميل يعد بمثابة أحد أهم المداخل المبتكرة خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، وفي هذا المجال، ذكر Higson

(1997) بأن مدخلمخاطر أعمال العميل كان مرتبطاً بالتغيرات في مجال عملية تقييم الأخطار والتخطيط وإجراءات تجميع القرائن بواسطة المراجع، وجاء لتعزيزفاعلية المراجعة، وتدعيم عملية فهم المراجع لطبيعة أعمال العميل والبيئة التي يشتغل خلالها مما يتيح مجال أوسع للمراجع للوقوف على الأخطار التي تواجه النشاط، ومن تم التحريفات الجوهرية المتوقع حدوثها.

إن مدخلم خاطر أعمال العميل يهدف إلى توسيع تركيز المراجع وذلك من خلال التحول من التركيز على مخاطر المراجعة Audit risk إلي التركيز على مخاطر الأعمال Business risk، وفي هذا السياق، أشار Lemon et al (2000) وكذلك Millchamp(2002) إلى أن أهم أسباب تبني مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال هو استنتاج بعض شركات المراجعة أن فشل المراجعة قد لا ينبع أساساً من عدم كفاءة وفاعلية إجراءات المراجعة في اكتشاف الأخطاء الجوهرية، ولكن قد يكون بسبب المشاكل التي تواجهها المنشأة محل المراجعة كمشاكل الاستمرارية أو التلاعب الناشئ من بيئة المراجعة (كالتغيرات التكنولوجية والعولمة). كما ذكر Curtis and Turley (2007) بأن الجدل قائم في بيئة المراجعة الحديثة بخصوص مدى جدوى الاختبارات التفصيلية عندما يكون نظام المحاسبة المالية جيد، ولكن ينعدم الفهم الجيد لخطر الأعمال المتعلق بالمنشأة محل المراجعة، حيث أوضح Curtis and Turley (2007) بأنه في حالة عدم الفهم الجيد لأعمال العميل فإن الاختبارات التفصيلية ستكون في أحسن الأحوال غير ذات كفاءة، وفى أسوأ الأحوال غير ذات فعالية.

لقد قال Lemon et al.(2000) إن التغيير الذي يمكن أن يحدثه مدخل المراجعة على أساس مخاطر أعمال العميل يكمن في تحويل تركيز المراجعة من مخاطر القوائم المالية إلى مخاطر أعمال العميل، وفي تغيير طبيعة اختبارات

المراجعة من حجم كبير من الاختبارات التفصيلية إلى اختبارات دقيقـــة للمـــستويات الرقابية والإشرافية ومستويات المتابعة. وأوضح Higson (1997) أن معقولية هـــذا المدخل تكمن في أنه إذا استطاع المراجع تحديد مصادر مخاطر الأعمـــال المحيطـــة بالعميل للتأكد من أن العميل يمتلك أنظمة مناسبة لتحليل وإدارة المخـــاطر فربمـــا لا يكون هناك قيمة للاختبارات التفصيلية الموسعة، وكذلك فإن هناك قيمة مضافة تتحقق عن طريق حصول المراجع على معلومات واسعة عن نشاط العميل مما يساعده على إنشاء قاعدة بيانات جيدة للبيانات عن العميل وبالتالي إمكانية إسداء النصح إليه.

لقد أشار أدب المراجعة المختص إلى أن بعض الشركات العالمية قـــد تبنـــت خلال التسعينيات مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، والذي يختلف جوهرياً عن المداخل التي أُتبعت سابقاً. إن ما يميز مدخل المراجعة على أساس خطر الأعمال هو أنه يبدأ بدراسة نشاط المنشأة وعملياتها أولاً، ثم يتجه إلى القوائم الماليـــة، وهـــذا مخالف تماماً للمداخل التقليدية. إن هذا المدخل يوفر نظرة شاملة وواسعة للمراجـــع، وذلك من خلال دراسته وفهمه للأعمال التي يقوم بها العميل وبالتالي فيمكن للمراجـــع تكوين قاعدة بيانات خاصة بأنشطة العميل. إن التركيز على مخاطر الأعمال لا يعني تجاهل الأخطاء المتعلقة بالقوائم المالية، لأن مدخل مخاطر الأعمال يبدأ فعلاً بالأعمال المنشأة وعملياتها مروراً بالقوائم المالية.

إن مدخل مخاطر الأعمال يركز على فهم الأخطار التي تواجههـــا المنـــشأة تحت المراجعة والناشئة من البيئة، والعمليات التـــي تقـــوم بهـــا المنـــشأة، وكـــذلك الإجراءات الرقابية (Lemon et al., 2000). وهذا قد يستدعي من المراجع ضرورة الحصول على فهم للعمليات والأعمال التي تقوم بها المنشأة أكثر مما هو مطلوب من قبل معايير المراجعة، إذ أن الأساس في مخاطر الأعمال هو تمكين المراجع من تقييم المنشأة لإصدار تقريره عن مدى عدالة وصدق معلومات القوائم المالية للمنـــشأة. إن

مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يركز الاهتمام على النظام المحاسبي وكذلك الأفراد الذين يديرون أعمال المنشأة (Higson, 2003). إن فهم المراجع وإلمامه بمخاطر الأعمال مفيد جدّاً، إذ أن الدراسة والإلمام الكافي بنشاط العميل يمكن المراجع من التعرف على مواقع الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها بالقوائم المالية للعميل.

إن ما يميز هذا المدخل هو أنه يبدأ بدراسة طبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة ويتجه نحو القوائم المالية (من أسفل إلى أعلى) وهذا يخالف المداخل الأخرى والتي تبدأ بالقوائم المالية. ورغم وجود بعض الصعوبات في التفرقة بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال، إلا أن هناك عدة أصوات تنادي بتضمين الخطر الملازم وخطر الرقابة ضمن مخاطر الأعمال. وحيث إن هذا المدخل يمكن المراجع من فهم أعمال وعمليات العميل فإنه من المناسب استخدام المراجعة التحليلية كوسيلة للتحقق.

إن الاهتمام باستمرارية المشروع هو أحد منتجات مدخل مخاطر الأعمال، وبالتالي فمن غير الضروري الاهتمام باستمرارية المشروع بشكل منفصل. كما أن مدخل مخاطر الأعمال يضمن علاقة مستمرة للمراجع بالمنشأة محل المراجعة بدلاً من تحديد تلك العلاقة على أساس نظرة منفصلة في نهاية كل سنة. إن حاجة المراجع للحصول على فهم ومعلومات أكثر عن نشاط المنشأة محل المراجعة قد تغني المنشآت الكبرى عن إقامة قاعدة بيانات عن المعلومات الخاصة بالاقتصاد وعالم الأعمال. إن معيار المراجعة رقم 210 الصادر عن مجلس تطبيقات المراجعة بالمملكة المتحدة (SAS 210, APB) أوصى المراجع بضرورة حصوله على معرفة وإلمام كافٍ عن الأعمال التي تقوم بها المنشأة محل المراجعة والتي تمكنه من فهم وتحديد الأحداث والمعاملات التي قد يكون لها أثر مهم على القوائم المالية، ولقد أضافت نفس النشرة

بأنه قبل قرار قبول مراجعة حسابات العميل، على المراجع الحصول على فهم كـــافٍ لطبيعة المنشأة أو الصناعة، الملكية، المديرين والعمليات التي سيتم مراجعتها.

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمدخل الخطـــر علـــى أساس الأعمال كالآتي:

1- لقد أثبتت الأبحاث أن الأخطاء نادراً ما تكون ناتجة عن مشاكل المراجعة.

2- إن أغلب مشاكل المراجعة تنشأ من مشاكل أهمها استمرارية المشروع، تلاعـــب أفراد الإدارة العليا، الفشل في تحديث المنتجات والفشل في الرد على ضغوط السوق.

3- تبني مدخل مخاطر الأعمال يمكّن المراجع من اكتساب معرفة وإلمام جيّد بطبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة.

4- إن هذا المدخل يركز على مراجعة العناصر ذات الخطر المرتفع.

5- إن تبني مدخل المراجعة على أساس مدخل مخاطر الأعمال يمكّن المراجع مـــن تقديم مقترحات للعميل والتي قد تساهم في تحقيق منافع مادية جيدة للمراجع.

لقد قام (2002) Millichamp بتقسيم مصادر المخاطر على أساس الأعمال إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، واشار إلـــى أن العوامـــل الخارجيـــة وتـــسمى بالعوامل النظامية تنشأ من خارج المنشأة، كما أشار الى أن العوامل الداخلية تـــسمى بالعوامل غير النظامية وتنشأ بالأساس داخل المنشأة، وفيما يلي بعض الامثلة للعوامل الداخلية والخارجية.

عوامل خارجية	عوامل داخلية
التغير في التشريعات (كاستعمال الأطعمة المعّدلة وراثياً)	الفشل في تحديث المنتجات، علاقات العمل أو التسويق
تغير نسب الفائدة	المستخدمين
تغير سعر الصرف	أعضاء مجلس الإدارة
رأي أو موقف الجمهور (كتغير رغبة الجمهور طبقاً للموضة)	الفشل في التحديث (كالفشل في التأهل إلي الآيزو أو استخدام التجارة الالكترونية)

عوامل خارجية	عوامل داخلية
المنافسة	عمليات لها علاقة بالموردين أو العملاء
التقنية غير المجربة	الاعتماد المفرط على مدير تنفيذي واحد
التهديدات الطبيعية (كالفيضانات)	التدفقات النقدية
الديون المعدومة	فشل الأنظمة الإلكترونية
المسائل القضائية	الرقابة الداخلية
المسائل البيئية	الاعتماد المفرط على مورد واحد، عميل واحد أو منتج واحد

المصدر: (Millichamp, 2002)

ولقد أوضح Millichamp(2002) بأن أياً من العوامل المذكورة أعلاه يمكن أن يؤثر سلبياً على المنشأة، وبالتالي على القوائم المالية، فمثلاً عندما تتعرض منشأة تُصنّع منتجاً معيناً لمنافسة شديدة ناتجة عن استيراد نفس المنتج، فالقوائم المالية قد تتأثر بقيمة التجهيزات التي قد تحتاج إلى استبدال والمستخدمين الذين قد يتم الاستغناء عنهم، وبالتالي تصبح استمرارية المنشأة محل تساؤل.

2. مخاطر الرقابة:

إن ما يميز مخاطر الرقابة هو أنهاخطر داخلي، وهى بمثابة دالة لدرجة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وحيث أن هذا الخطر لصيق ببيئة العميل، لذا لا يستطيع المراجع أن يؤثر على درجة هذا الخطر وإنما عليه أن يقيّمه لتحديد القدر المطلوب من إجراءات المراجعة المطلوبة لتخفيض مخاطر الاكتشاف إلى المستوى المقبول. لقد أوضح المعيار رقم (55) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أن تقييم مخاطر الرقابة بأنه مرتفع، يعني أن المراجع قد استنتج أن نظام الرقابة الداخلية إما غير مصمم بطريقة سليمة، أو أنه لا يعمل بطريقة فعّالة.

لقد ذكر Blokdijk (2004) أن مخاطر الرقابة تنشأ داخلياً من قرارات الإدارة بشأن مستوى الرقابة الداخلية المراد تطبيقه، بمعنى أن هذه المخاطر دالة

لدرجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمنشأة. وفي نفس المجال، عرّف معيـــار المراجعة الدولية رقم (400) مخاطر الرقابة بأنها "الخطأ الذي يمكـــن أن يوجـــد أو يحدث في رصيد حساب أو فئة أو مجموعة من العمليات، الذي يمكن أن يكون ماديـــاً (جوهرياً) منفرداً أو عندما يُجمع مع أخطاء في أرصدة حسابات أو مجموعـــة مـــن العمليات الأخرى، والذي لا يتم منع حدوثها واكتشافه وتصحيحه في التوقيت المناسب عن طريق النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية". ولقد أوردت النشرة رقـــم (300) لمجلس تطبيقات المراجعة بالمملكة المتحدة تعريفاً لمخاطر الرقابة مطابقـــاً للتعريـــف الذي جاء في المعيار الدولي رقم (400).

إن المسؤول عن إنشاء نظام الرقابة الداخلية والمحافظـــة عليـــه هـــو إدارة المنشأة وليس المراجع، لأن المنشأة هي المسؤولة في الأساس علـــى إعـــداد القـــوائم المالية بشكل يتمشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك، فعلى إدارة المنشأة أن تسعى لإنشاء نظام رقابة داخلية يمكنه إعطاء تأكيد معقول وليس مطلقاً بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. كما يرى Graham (1985) أنه لا يوجد علـــى الإطلاق أي نظام رقابة داخلية مثالي يمنع كلياً حدوث الأخطاء، فهناك دائمـــاً درجـــة من الخطر بسبب وجود عدد من القيود التي تحيط بأي نظام للرقابة الداخلية.

إن تقييم مخاطر الرقابة بصفة عامة، شأنها شأن المخاطر الطبيعية يـــتم فـــي أثناء مرحلة تخطيط المراجعة، وهو يعكس احتمال وجود أخطاء جوهرية في القـــوائم المالية والتي لم تُمنع أو تُكتشف بواسطة نظام الرقابـــة الداخليـــة، وطبقـــاً لمعـــايير المراجعة المتعارف عليها (المعيار الثاني من معايير العمل الميداني) فعلى المراجـــع ضرورة الحصول على فهمٍ كافٍ لنظام الرقابة الداخلية للعميل وذلك لتخطيط عمليـــة المراجعة وتحديد طبيعة، توقيت ومدى الاختبارات المراد تطبيقها.

وفي نفس السياق، أوضحت دراسة Arens et al. (2003) بأنه عندما ينتج عن تقييم نظام الرقابة الداخلية درجة منخفضة من مخاطر الرقابة، فهذا يعني أن المراجع قد يطبق خليط من اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية، أما في الحالة التي يستنتج فيها المراجع أنمخاطر الرقابة مرتفعة، فهذا قد يدفعه إلى أن يطبق فقط الاختبارات الجوهرية، ولكن في كل الأحوال قبل تقييم مخاطر الرقابة بدرجة أقل من الحد الأقصى، علي المراجع أن يلم إلماماً كافياً بنظام الرقابة الداخلية، وعليه تقييم هذا النظام والوقوف على درجة كفاءة تصميمه وتشغيله. إن تقييم المراجع لمخاطر الرقابة قد يتراوح بين عالٍ ومنخفض، وعندما يُقيَم مخاطر الرقابة على درجة عالية فالتركيز يتم على إجراء اختبارات جوهرية على نسبة كبيرة من المعاملات والأرصدة، فعلى سبيل المثال، إذا اكتشف المراجع أن نظام الرقابة الداخلية الخاصة بإيصالات القبض ضعيف، فالمراجع يقيم مخاطر الرقابة على أعلى مستوى، وبالتالي يوسع نطاق الاختبارات الخاصة بمعاملات إيصالات القبض. إن تقييم مخاطر الرقابة يتم بناءً على الفهم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية ولكن قد يرغب المراجع تخفيض مستوى مخاطر الرقابة عن طريق اختبارات الرقابة وهذا يعني أن عملية تقييم مخاطر الرقابة قد تتم حتى بعد عملية تخطيط المراجعة.

كما أشارت دراسة (Konrath, 2000) إلى أن عملية تقييم مخاطر الرقابة تتم عن طريق دراسة وتقييم إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية المناسبة للمراجعة. وبعد تقييم مخاطر الرقابة والمخاطر الطبيعية، يستطيع المراجع تحديد المستوى المطلوب من مخاطر الاكتشاف للاحتفاظ بدرجة مقبولة لمخاطر المراجعة. ويتطلب تقييم مخاطر الرقابة على المراجع الحصول على فهمٍ كافٍ لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة والمتمثلة في سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية التي لها تأثير على معلومات القوائم المالية، فهدف المراجع من دراسة لنظام الرقابة للعميل هو الحصول على

قرائن كافية لتحديد أنواع الأخطاء الجوهرية المتوقع حدوثها في عناصر القوائم المالية والأخطار المحيطة بكلٍ منها.

وبخصوص توثيق تقييم مخاطر الرقابة، فلقد أوضح الأدب في المراجعة بأنه يتوقف على درجة تقييم المراجع للخطر، ففي الحـــالات التـــي يـــسفر فيهـــا تقيـــيم المراجعلمخاطر الرقابة عن وجود خطرمرتفع،فعليهفقط أن يوثّق بـــأن هـــذا الخطـــر مرتفع، أما إذا قيّم هذا المخاطر بأنها منخفض، فيجـــب علـــى المراجـــع أن يوثـــق الاختبارات التي أجراها على نظام الرقابة الداخلية، وكذلك نتـــائج هـــذه الإجـــراءات (Carmichael et al., 1996&SAS 300, APB).

3. العلاقة بين مخاطر أعمال العميل ومخاطر الرقابة:

إن مخاطر الأعمال المرتبطة بالعميل وخطر المراجعة يؤثران على بعضهما عندما يقيم المراجع الأخطار المرتبطة بالعميل. فعلى سبيل المثال، العميل الذي يشتغل في صناعة ذات خطر عالٍ (خطر أعمال مرتفع) ولديه نظام رقابة داخليـــة ضـــعيف (مخاطر رقابة مرتفعة) ربما يواجه صعوبات كبيرة في الحصول على تمويل مـــالي بفائدة معقولة، وهذا من شأنه أن يؤثر على تقييم المراجع للوضعية الماليـــة للعميـــل. وبالمقابل، فالعميل الذي يواجه صعوبات مالية قد يضطر إلى تخفيض عـــدد الكـــادر الإداري بما يؤثر على قوة نظام الرقابة الداخلية وتقييم المراجع لمخاطر الرقابة، ومن هنا يمكن القول أن تقييم المراجع لمخاطر أعمال العميل يؤثر طردياً علـــى مخـــاطر الرقابة والعكس صحيح.

إن علاقة مخاطر المراجعة بمخاطر أعمال العميل تنشأ نتيجة التـــشابه بـــين العوامل المؤثرة في المخاطر الطبيعية وتلك المؤثرة في مخاطر الأعمـــال المتعلـــق بالعميل.وفي هذا المجال، بين أدب المراجعة أن هناك تداخل أو تـــشابه فـــي بعـــض العوامل التي تؤثر على مخاطر أعمال العميل والمخاطر الطبيعية (الملازمة) ومنهـــا

على سبيل المثال نزاهة الادارة والذي يصنف كعامل من عوامل مخاطر اعمال العميل وكذلك المخاطر الطبيعية. فعلى مستوى القوائم المالية، طالبت معايير المراجعة (SAS 300, APB; IAS 400, IFAC) المراجع عند تقييمه للمخاطر الطبيعية أن يأخذ في اعتباره طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة والعوامل المؤثرة في الصناعة التي تشغل بها المنشأة. إن نفس هذه العوامل تؤثر في حقيقة الأمر على مخاطر أعمال العميل محل المراجعة. كما يرى Houston et al.(1999) أن مخاطر أعمال العميل تتسع لتشمل عوامل إضافية لم تُعكس في مخاطر المراجعة، وعلى هذا الأساس فيمكن النظر إلى المخاطر الطبيعية كجزء من مخاطر أعمال العميل، وهذا لأن عوامل مخاطر الأعمال لا تشتمل فقط على العوامل المؤثرة في الأخطاء الجوهرية التي تحدث في النظام "المخاطر الطبيعية" ولكن تشمل أيضاً خطر الفشل المالي للمنشأة. وعلى خلاف ذلك، يرى Gay and Simnett (2000) أن مخاطر الأعمال يمكن أن ينظر إليها كجزء من المخاطر الطبيعية، وذلك عندما ينظر إلى عوامل المخاطر الطبيعية على مستوى الاقتصاد العالمي. وأشارت دراسة Wuet al.(2002) إلى أن اهتمام الأبحاث في مجال المراجعة وخاصة مداخل المراجعة قد اتجه في السنوات الأخيرة نحو مخاطر أعمال العميل، وأوضحت نفس الدراسة بأن مدخل مخاطر أعمال العميل يمكّن المراجع من الحصول عن تأكيد دقيق بخصوص تقرير المراجعة، كما أضاف بأن هذا المدخل من شأنه أن يؤدي إلى تبرير تقليص الإجراءات التفصيلية للمراجع مما يجعل عملية المراجعة أكثر كفاءة.

4. الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

في هذا الجزء سوف يتم عرض الخطوات والطرق والادوات المتبعة في الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي:

4.1 منهجية البحث:

إن اهتمام هذه الدراسة ينصب على إضفاء مزيداً من الفهم لمدخل المراجعة على اساس مخاطر أعمال العميل، وذلك بإجراء دراسة ميدانية من اجل فهم موقف المراجع الليبي الخارجي ومدى إدراكه لمفهوم مخاطر أعمال العميل. ولإنجاز ذلك تم تصميم استمارة استبيان لتجميع البيانات الضرورية لهذه الدراسة ومن تم الوصول الى نتائج الدراسة، وذلك من خلال اختبار عدد (28) عاملاً مرتبطاً بتقييم مخاطر أعمال العميل ومخاطر الرقابة تم اقتباسها وتطويرها من الدراسات السابقة (e.g.Ritchie andKhorwatt, 2007 andWuet al.,2002). ونظراً لوجود بعض العوامل المتداخلة بين مخاطر أعمال العميل والمخاطر الطبيعية، فقد ركّزت الدراسة على تضمين العوامل المؤثرة على تقييم مخاطر الرقابة –دون المخاطر الطبيعية– ليمكن اختبار مدى قدرة المراجعين التمييز بينها وبين العوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل. ولقد تم الحرص في هذا المجال على عدم تضمين العوامل المتعلقة ببيئة الرقابة باعتبارها أحد عناصر الرقابة الداخلية لأن الدراسات السابقة أثبتت وجود تداخل بين العوامل المؤثرة علي بيئة الرقابة (ومن ثم مخاطر الرقابة) والعوامل المؤثرة على المخاطر الطبيعية. ففي هذا المجال، توصلت دراسة كل من Messier et al. (2000) و Dusenbury et al. (2000) إلى أن بعض العوامل المرتبطة بالمخاطر الطبيعية لها علاقة بمخاطر الرقابة، وذلك من خلال تأثيرها على بيئة الرقابة، وهذا ما يُصعّب عملية فصل الخطرين عن بعضهما البعض. إن مجتمع الدراسة الحالية كان مجتمع المحاسبين والمراجعين القانونيين المسجلين في نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، والذين يمارسون مهنة المراجعة عن طريق مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وكذلك المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي بطرابلس، هذا ولقد اقتصرت الدراسة على مجموعة المراجعين الذين كان بالإمكان

الاتصال بهم بناءً على المعلومات المقدمة من نقابة المحاسبين والمراجعين والتي تتعلق بعناوينهم وأرقام هواتفهم. لقد استهدفت هذه الدراسة مجتمع المراجعين الخارجيين في طرابلس الذين يمارسون المهنة عن طريق مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية والمراجعين بديوان المحاسبة. لقد تم تبني وسيلة الاستبيان لجمع البيانات الضرورية من أجل أهداف تحقيق أهداف البحث وذلك لمناسبته لمثل هذا النوع من الدراسات، كما أن استخدام هذه الوسيلة سيُتيح إجراء بعض المقارنات المفيدة مع الدراسات السابقة. هذا وقبل عملية تصميم الاستبيان تمت عملية مراجعة وتحليل معمق للأدب المهني والأكاديمي المتعلق بتقييم عناصر مخاطر الأعمال ومخاطر المراجعة، وعلى ضوء مراجعة الأدب المختص (الكتب المنهجية، الرسائل العلمية، الأبحاث السابقة، المعايير المهنية)، تم تحديد والتعّرف على العوامل المرتبطة بتقييم مخاطر أعمال العميل ومخاطر الرقابة، وتم تصميم الاستبيان بشكل يُمكّن من الوقوف على موقف المراجع الخارجي من العوامل المتعلقة بمخاطر أعمال العميل.

لقد اشتمل الاستبيان على عدد 28 عاملاً، منها 18 عاملاً مرتبطاً بمخاطر أعمال العميل و10 عوامل مرتبطة بمخاطر الرقابة، ومن ضمن هذه العوامل ما يعكس درجة عالية من الخطر وأخرى تعكس درجة منخفضة من الخطر، ولمساعدة المشاركين في ملء استمارة الاستبيان، اشتملت الاستمارة على معلومات إضافية للمشارك، حيث تم إرشاد المشاركين إلى كيفية التدرّج في الإجابة وطُلب منهم تصنيف العوامل المعطاة في استمارة الاستبيان على أساس ثلاثة معايير تشمل تبيان:

1- ما إذا كان العامل يؤثر على تقييم مخاطر أعمال العميل أم على مخاطر الرقابة.

2- ما إذا كان العامل يعكس درجة عالية أو درجة منخفضة من الخطر.

4.2 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم تجميع البياناتعن طريق توزيـــع عـــدد 140 استمارة استبيان على عينة الدراسة ووصل عدد الاستمارات التي تم تجميعها وتحليلها إلى 108 استمارة (نسبة الردود 77%). وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة.

4.2.1 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مركز المشارك:

الجدول رقم (1) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينـــة الدراســـة حسب مركز المشارك.

جدول(1)

التوزيع التكراري والنسبي لمراكز المشاركين في الدراسة

مركز المشارك	العدد	النسبة %
صاحب مكتب	34	31.5
شريك في المكتب	31	28.7
مراجع بديوان المحاسبة	43	39.8
المجموع	108	100

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن معظم المشاركين من ديوان المحاســـبة ويمثلون نسبة 39.8% من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليـــه المـــشاركين مـــن أصحاب مكاتب المراجعة ويمثلون نسبة 31.5 % من جميع مفردات عينة الدراســـة والباقي من الشركاء في المكاتب ويمثلون نسبة 28.7% من جميـــع مفـــردات عينـــة الدراسة، وسوف يساهم هذا التنوع في التعـــرف علـــي مـــستوى إدراك المـــراجعين الخارجيين لمخاطر أعمال العميل.

4.3.2 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقـــم (2) يبـــين التوزيـــع التكـــراري والنـــسبي لمفـــردات عينـــة الدراسةحسب المؤهل العلمي.

جدول (2)

التوزيع التكراري والنسبي للمشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دكتوراه	2	1.9
ماجستير	9	8.3
بكالوريوس	97	89.8
المجموع	108	100

تبين معلومات الجدول (2) أن غالبية المشاركين في الدراسة من حملة البكالوريوس ويمثلون نسبة 89.8% من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه حملة الماجستير ويمثل نسبة 8.3% من جميع مفردات عينة الدراسة، ولا يشكل حملة الدكتوراه سوى نسبة 1.9% من مجموع المشاركين، وتؤكد هذه المعلومات على ما جاء في القانون 116 لسنة 1973 والذي يشترط شهادة البكالوريوس في مجال المحاسبة كحد أدنى لممارسة مهنة المراجعة.

4.3.3 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب بلد الدراسة:

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب البلد التي تحصل منها على اخر مؤهل علمي.

جدول (3)

التوزيع التكراري والنسبي للمشاركين حسب بلد الدراسة

بلد الدراسة	العدد	النسبة %
ليبيا	105	97.2
بريطانيا	1	0.9
بلد أخر	2	1.9
المجموع	108	100

تشير معلومات الجدول رقم (3) أن الغالبية العظمى للمشاركين ويمثلون نسبة 97.2% من مجموع المشاركين درسوا في ليبيا وأن مشاركاً واحداً (0.9%) درس

في المملكة المتحدة والباقي درسوا في بلدان اخرى ويمثلون نسبة 2.8 % من مجموع مفردات عينة الدراسة. ويمكن أن تقدم هذه المعلومـــات انطباعـــاً مبـــدئياً بتجـــانس معلومات المشاركين حول موضوع الدراسة سيما وأن أكثر من 97% منهم قد نـــالوا شهاداتهم محلياً. ويلاحظ تجانس معلومات هذا الجدول مع معلومات الجدول الـــسابق (جدول رقم 2) حيث أن أغلب المشاركين هم من حملة البكالوريوس وبالتـــالي فمـــن المتوقع أن تكون دراستهم بالداخل.

4.3.4 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في مجال المراجعة:

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينـــة الدراســـة حسب سنوات الخبرة في مجال المراجعة.

جدول (4)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمشاركين حسب سنوات الخبرة في مجال المراجعة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 3 سنوات	1	0.9
من 3 إلى 5 سنوات	32	29.6
من 6 إلى 10 سنوات	15	13.9
أكثر من 10 سنوات	60	55.6
المجموع	108	100

توضح معلومات الجدول رقـــم (4) أن معظـــم المـــشاركين فـــي الدراســـة ويمثلوننسبة 55.6 % تزيد سنوات خبرتهم في مجال المراجعة عن 10 سنوات، أمـــا المشاركين الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال المراجعة من 3 إلـــى 5 ســـنوات فيمثلون نسبة 29.6% من جميع مفردات عينة الدراسة. وفي هذا السياق، فلا شك أن وجود 75 مشاركاً يمثلون قرابة 70% من مجموع المشاركين يمتلكون خبرة عمليـــة تزيد عن 5 سنوات من شأنه تعزيز درجة الاعتماد على المعلومات المـــستخدمة فـــي اختبار فرضيات البحث.

5. اختبار فرضية الدراسة:

يقوم البحث على فرضية رئيسية واحدة تنص على أن "المراجع الخارجي الليبي يدرك العوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل".

ولاختبار الفرضية الرئيسية، تم اشتقاق الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

1- يميز المراجع الخارجي الليبي بين العوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل والعوامل المؤثرة على مخاطر الرقابة.

2- يميز المراجع الخارجي الليبي بين العوامل التي تعكس درجة عالية من المخاطر وتلك التي تعكس درجة منخفضة من المخاطر.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اختبار الفروض الفرعية من خلال TestWilcoxon، (اختبار ولكوكسون) والذي يعتمد بالأساس على تحديد الفروق بين كل زوج مكون من المتوسط الحسابي المعياري، وبين بيانات كل إجابة من إجابات المشاركين عن كل فقرة من فقرات المقياس، حيث لا يتم رفض الفرض الصفري إذا كان مجموع ترتيب الفروق الموجبة أعلى من ترتيب الفروق السالبة، ويتم رفض الفرض الصفري، لصالح الفرض البديل اذا كان مجموع ترتيب الفروق الموجبة اقل من ترتيب الفروق السالبة وذلك عند مستوى معنوية α تساوي 0.05.

1- مستوى ادراك المراجع الخارجي الليبي للعوامل المؤثرة على مخاطر الاعمال.

الجدول رقم (5) يبين نتائج اختبار ولكوكسن حول مستوى إدراك المراجع الخارجي الليبي للعوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل، حيث كانت:

- الفرضية الصفرية: متوسط مستوى إدراك المراجع للعوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل لا يختلف عن (1.5).

– مقابل الفرضية البديلة: متوسط مستوى إدراك المراجع للعوامـــل المـــؤثرة علـــى مخاطر أعمال العميل يختلف عن (1.5).

جدول (5)

نتائج اختبار ولكوكسن حول مستوى إدراك المراجع الخارجي الليبي للعوامل المؤثرة على مخاطر أعمال العميل

م	العامـــــل	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
1	مبيعات الشركة تنشأ من مجموعة محددة من الزبائن	1.74	0.440	5.004-	0.000
2	الشركة تتعرض لالتزامات محتملة مهمة وناشئة عن التوسع في الأنشطة الحالية والماضية	1.82	0.389	5.742-	0.000
3	يتم تسوية الحسابات المدينة والدائنة التفصيلية دورياً مع حساب المراقبة	1.33	0.474	3.464-	0.001
4	توجد سياسات ثابتة وواضحة فيما يخص اعتماد مختلف المعاملات	1.41	0.494	1.688-	0.091
5	تملك الشركة رأس مال كافي يمكنها من النمو، تنفيذاستراتيجياتها وتحقيق عائد مالي مستقبلاً	1.80	0.404	5.288-	0.000
6	عمليات الشركة تعاني من مشاكل متكررة وعدم قدرة على الإنتاجية أو تقديم الخدمات	1.81	0.390	6.543-	0.000
7	لا تملك الشركة قدرة فعالة للحصول على بيانات عن البيئة الخارجية	1.67	0.474	3.464-	0.001
8	هناك منافس جديد أو منتج حديث يهدد قدرة الشركة التنافسية	1.85	0.357	7.313-	0.000
9	الهيكل التنظيمي للشركة لا يواكب التغيرات الاستراتيجية في نشاط الشركة	1.50	0.502	0.098-	0.922
10	عمليات الشركة لا تقابل توقعات الزبائن نتيجة عدم التركيز على احتياجاتهم الفعلية	1.96	0.190	9.623-	0.000
11	معدل تطور الإنتاج يواكب من ابتكارات المنافسين	1.70	0.459	4.234-	0.000
12	لا يوجد فصل واضح بين مسك الدفاتر الخاصة بالأصول ومناولة الأصول	1.45	0.500	1.063-	0.288
13	تواجه الشركة تغيرات في العوائد كنتيجة لتغير عوامل السوق (كتغير سعر الصرف)	1.83	0.376	6.864-	0.000

م	العامـــــل	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
14	لا يتم التحقق من مطابقة كشف حساب المصرف مع رصيد حساب المصرف بالدفاتر	1.35	0.478	3.190-	0.001
15	أنشطة الشركة حساسة للتغيرات التكنولوجية	1.99	0.098	10.002-	0.000
16	تمتلك الشركة مقاييس أداء تقدم تصور واقعي لأداء النشاط	1.97	0.159	8.379-	0.000
17	الحصول على المعلومات (برامج أوبيانات) غير متاح بطريقة مناسبة	1.65	0.480	3.025-	0.002
18	نظام الاتصالات في الشركة غير فعال وينتج وسائل متضاربة مع السلطات الممنوحة للموظفين	1.49	0.502	0.290-	0.772
19	قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها تعتمد بشكل كبير على مورديها	1.71	0.456	4.350-	0.000
20	يتم التحقق من الجرد الفعلي والجرد الدفتري للمخزون	1.43	0.497	1.450-	0.147
21	هناك تغيرات في القوانين واللوائح الحكومية والتي من شأنها المساهمة في زيادة الضغط التنافسي وبالتالي التأثير على قدرة الشركة على خوض نشاطها بكفاءة	1.71	0.456	4.350-	0.000
22	الموازنات وخطط الأنشطة تتسم بالواقعية	1.79	0.410	5.222-	0.000
23	تتميز الواجبات بين مختلف موظفي الحسابات بفصل واضح في المهام	1.51	0.503	0.111-	0.912
24	موظفو قسم المراجعة الداخلية ليسوا من حملة المؤهلات المناسبة ويفتقدون التدريب في المجال المحاسبي	1.34	0.477	3.220-	0.001
25	هناك نظام كفؤ للتشغيل الإلكتروني للبيانات	1.90	0.304	7.088-	0.000
26	ليس هناك فصل واضح بين من يسجل الحسابات الدائنة ومن ينفذ المدفوعات لهذه الحسابات	1.56	0.499	1.269-	0.205
27	المخزون غير محاط بحماية فعلية جيدة تجعله بمنآه عن التلف	1.73	0.444	4.782-	0.000
28	الكادر المسئول عن إدارة ورقابة المنظمة أو النشاط مؤهل تأهيلاً جيداً	1.45	0.500	0.988-	0.323

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن هناك 17 عاملا لها دلالات معنوية أقل من مستوى المعنوية 5% ومتوسطات الإجابات الخاصة بها تزيد عن المتوسط

المفترض (1.5) في حين أن باقي العوامل تزيد الدلالات المعنوية المحسوبة لها عـــن 5%لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العوامل وهذا يدل على ارتفاع مستوى إدراك المراجع الليبي لأثر هذه العوامل على مخاطر الأعمال.

وبإيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميـــع العوامـــل المتعلقة بمستوى إدراك المراجع الليبي للعوامـــل المـــؤثر علـــى مخـــاطر الأعمـــال واستخدام اختبار Z حول المتوسط (1.5) كانت النتائج كما في الجدول رقم (6) حيث نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 10.432 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهى أقـــل من مستوى 5% لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلـــة وحيـــث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 1.648 وهو يزيد عن المتوسط المفترض 1.5 وهذا يدل على ارتفاع مستوى إدراك المراجع الليبي للعوامل المؤثرة علـــى مخـــاطر الأعمال.

الجدول (6)

نتائج اختبار حول Zالمتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراجع الليبي للعوامل المؤثر على مخاطر الأعمال

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراجع الليبي للعوامل المؤثر على مخاطر الأعمال.	1.648	0.148	10.432	0.000

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (7) يبين نتائج اختبار ولكوكسن حول مستوى إدراك المراجـــع الخارجي الليبي لدرجة أثر العوامل المؤثرة على المخاطر، حيث كانت:

– الفرضية الصفرية: متوسط مستوى إدراك المراجـــع لدرجـــة المخـــاطر المتعلقـــة بالعوامل لا يختلف عن (1.5).

– الفرضية البديلة: متوسط مستوى إدراك المراجع لدرجة المخاطر المتعلقة بالعوامل يختلف عن (1.5).

جدول (7)

نتائج اختبار ولكوكسن حول مدى إدراك المراجع الخارجي الليبي لدرجة المخاطر المتعلقة بالعوامل

م	العامل	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
1	مبيعات الشركة تنشأ من مجموعة محددة من الزبائن	1.40	0.492	2.117-	0.034
2	الشركة تتعرض لالتزامات محتملة مهمة وناشئة عن التوسع في الأنشطة الحالية والماضية	1.44	0.499	1.104-	0.269
3	يتم تسوية الحسابات المدينة والدائنة التفصيلية دورياً مع حساب المراقبة	1.92	0.278	8.660-	0.000
4	توجد سياسات ثابتة وواضحة فيما يخص اعتماد مختلف المعاملات	1.55	0.501	0.883-	0.377
5	تملك الشركة رأس مال كافي يمكنها من النمو، تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق عائد مالي مستقبلاً	1.17	0.379	5.963-	0.000
6	عمليات الشركة تعاني من مشاكل متكررة وعدم قدرة على الإنتاجية أو تقديم الخدمات	1.32	0.470	3.657-	0.000
7	لا تملك الشركة قدرة فعالة للحصول على بيانات عن البيئة الخارجية	1.56	0.499	1.155-	0.248
8	هناك منافس جديد أو منتج حديث يهدد قدرة الشركة التنافسية	1.17	0.374	6.928-	0.000
9	الهيكل التنظيمي للشركة لا يواكب التغيرات الاستراتيجية في نشاط الشركة	1.79	0.409	5.953-	0.000
10	عمليات الشركة لا تقابل توقعات الزبائن نتيجة عدم التركيز على احتياجاتهم الفعلية	1.15	0.357	7.313-	0.000
11	معدل تطور الإنتاج يواكب ابتكارات المنافسين	1.30	0.459	4.234-	0.000
12	لا يوجد فصل واضح بين مسك الدفاتر الخاصة بالأصول ومناولة الأصول	1.82	0.384	6.670-	0.000
13	تواجه الشركة تغيرات في العوائد كنتيجة لتغير عوامل السوق (كتغير سعر الصرف)	1.16	0.367	7.057-	0.000

م	العامل	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
14	لا يتم التحقق من مطابقة كشف حساب المصرف مع رصيد حساب المصرف بالدفاتر	1.83	0.376	6.864-	0.000
15	أنشطة الشركة حساسة للتغيرات التكنولوجية	1.05	0.212	9.377-	0.000
16	تمتلك الشركة مقاييس أداء تقدم تصور واقعي لأداء النشاط	1.10	0.300	7.222-	0.000
17	الحصول على المعلومات (برامج أوبيانات) غير متاح بطريقة مناسبة	1.49	0.502	0.293-	0.770
18	نظام الاتصالات في الشركة غير فعال وينتج وسائل متضاربة مع السلطات الممنوحة للموظفين	1.83	0.376	6.864-	0.000
19	قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها تعتمد بشكل كبير على مورديها	1.29	0.456	4.350-	0.000
20	يتم التحقق من الجرد الفعلي والجرد الدفتري للمخزون	1.48	0.502	0.483-	0.929
21	هناك تغيرات في القوانين واللوائح الحكومية والتي من شأنها المساهمة في زيادة الضغط التنافسي وبالتالي التأثير على قدرة الشركة على خوض نشاطها بكفاءة	1.35	0.478	3.190-	0.001
22	الموازنات وخطط الأنشطة تتسم بالواقعية	1.33	0.474	3.000-	0.003
23	تتميز الواجبات بين مختلف موظفي الحسابات بفصل واضح في المهام	1.75	0.434	4.556-	0.000
24	موظفو قسم المراجعة الداخلية ليسوا من حملة المؤهلات المناسبة ويفتقدون التدريب في المجال المحاسبي	1.83	0.377	6.799-	0.000
25	هناك نظام كفؤ للتشغيل الإلكتروني للبيانات	1.14	0.347	6.485-	0.000
26	ليس هناك فصل واضح بين من يسجل الحسابات الدائنة ومن ينفذ المدفوعات لهذه الحسابات	1.80	0.399	6.284-	0.000
27	المخزون غير محاط بحماية فعلية جيدة تجعله بمنآه عن التلف	1.83	0.376	6.864-	0.000
28	الكادر المسئول عن إدارة ورقابة المنظمة أو النشاط مؤهل تأهيلاً جيداً	1.75	0.434	4.556-	0.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة للعبارات التي أقل من مستوى المعنوية 5% ومتوسطات إجابات مفردات المشاركين الذين تزيد عن المتوسط المفترض (1.5) تتجاوز تلك التي تقل عن 5% لذلك نرفض الفرضية الصفرية المتعلقة بهذه العوامل لصالح الفرضية البديلة.

وبإيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بمستوى إدراك المراجع الليبي لدرجة المخاطر المتعلقة بالعوامل(جدول 8) واستخدام اختبار Z حول المتوسط (1.5) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 20.777 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهى أقل من مستوى 5% لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 1.427 وهو يقل عن المتوسط المفترض 1.5 وهذا يدل على المراجع الليبي يدرك درجة المخاطر العالية والمنخفضة المتعلقة بالعوامل.

الجدول (8)

نتائج اختبار حول Z المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراجع الليبي لدرجة المخاطر المتعلقة بالعوامل

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراجع الليبي لدرجة المخاطر المتعلقة بالعوامل.	1.799	0.149	20.777	0.002

6. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

لقد افادت نتائج هذه الدراسة بارتفاع مستوى إدراك المراجع الليبي للعوامل المؤثرة على مخاطر الأعمال، حيث تبين أن المراجع الليبي يدرك أثر العوامل معظم العوامل التي تم اختبارها على مخاطر الأعمال. لقد جاءت هذه النتيجة متفقة الى حد

ما مع ما توصلت له بعض الدراسات السابقة وأهمها دراسة Lemon et al.(2000) والتي أجريت في ثلاثة دول وهى كندا، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأفادت بأن أغلب الشركات في الدول المذكورة تبنت مدخل المراجعة على أساس خطـــر أعمـــال العميل. والتالي العوامل التي استطاع المشاركين ادراكها:

1- مبيعات الشركة تنشأ من مجموعة محددة من الزبائن.

2- الشركة تتعرض لالتزامات محتملة مهمة وناشئه عن التوسع في الأنشطة الحاليـــة والماضية.

3- تملك الشركة رأس مال كافي يمكنها من النمو، تنفيد استراتجياتها وتحقيق عائـــد مالي مستقبلاً.

4- عمليات الشركة تعاني من مشاكل متكررة وعدم قدرة على الإنتاجيـــة أو تقـــديم الخدمات.

5- لا تملك الشركة قدرة فعالة للحصول على بيانات عن البيئة الخارجية.

6- هناك منافس جديد أو منتج حديث يهدد قدرة الشركة التنافسية.

7- عمليات الشركة لا تقابل توقعات الزبائن نتيجة عدم التركيز على احتياجاتهم الفعلية.

8- معدل تطور الإنتاج يواكب ابتكارات المنافسين.

9- تواجه الشركة تغيرات في العوائد كنتيجة لتغير عوامل الـــسوق (كتغيـــر ســـعر الصرف).

10- أنشطة الشركة حساسة للتغيرات التكنولوجية.

11- تمتلك الشركة مقاييس أداء تقدم تصور واقعي لأداء النشاط.

12- الحصول على المعلومات (برامج أوبيانات) غير متاح بطريقة مناسبة.

13- قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها تعتمد بشكل كبير على مورديها.

14- هناك تغيرات في القوانين واللوائح الحكومية والتي من شأنها المساهمة في زيادة

الضغط التنافسي وبالتالي التأثير على قدرة الشركة على خوض نشاطها بكفاءة.

15- الموازنات وخطط الأنشطة تتسم بالواقعية.

16- الهيكل التنظيمي للشركة لا يواكب التغيرات الاستراتيجية في نشاط الشركة.

أما بخصوص مدى ادراك المراجع الليبي للعوامل التي تعكس درجة المخاطر العالية والمنخفضة، فقد تبين أن أغلب المشاركين استطاعوا التعرف على تلك العوامل، ولقد جاءت هذه الجزئية متفقة مع ما استخلصته دراسة (2007) Ritchie and Khorwatt والتي توصلت الى نتيجة تفيد بقدرة المراجعين الليبيين علي التمييز بين العوامل التي تعكس درجة منخفضة من الخطر والاخرى التي تعكس درجة عالية من الخطر. والتالي العوامل التي أمكن المشاركين التعرف عليها والتي تعكس درجة خطر عالية:

1- الشركة تتعرض لالتزامات محتملة مهمة وناشئة عن التوسع في الأنشطة الحالية والماضية.

2- تواجه الشركة تغيرات في العوائد كنتيجة لتغير عوامل السوق (كتغير سعر الصرف).

3- نظام الاتصالات في الشركة غير فعال وينتج وسائل متضاربة مع السلطات الممنوحة للموظفين.

4- المخزون غير محاط بحماية فعلية جيدة تجعله بمنآه عن التلف.

5- مبيعات الشركة تنشأ من مجموعة محددة من الزبائن.

6- عمليات الشركة تعاني من مشاكل متكررة وعدم قدرة على الإنتاجية أو تقديم الخدمات.

7- لا تملك الشركة قدرة فعالة للحصول على بيانات عن البيئة الخارجية.

8- هناك منافس جديد أو منتج حديث يهدد قدرة الشركة التنافسية.

9- أنشطة الشركة حساسة للتغيرات التكنولوجية.

10- قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها تعتمد بشكل كبير على مورديها.

كما تبين أن المشاركين يدركون أن العوامل التاليـــة تعكـــس درجـــة خطـــر منخفض:

1- تملك الشركة رأس مال كافي يمكنها من النمو، تنفيد استراتيجياتها وتحقيق عائـــد مالي مستقبلاً.

2- تمتلك الشركة مقاييس أداء تقدم تصور واقعي لأداء النشاط.

3- معدل تطور الإنتاج يواكب ابتكارات المنافسين.

4- تمتلك الشركة مقاييس أداء تقدم تصور واقعي لأداء النشاط.

5- الكادر المسئول عن إدارة ورقابة المنظمة أو النشاط مؤهل تأهيلاً جيداً.

6- الموازنات وخطط الأنشطة تتسم بالواقعية.

7- هناك نظام كفؤ للتشغيل الإلكتروني للبيانات.

8- تتميز الواجبات بين مختلف موظفي الحسابات بفصل واضح في المهام.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

1- ضرورة تكثيف الاهتمام بالمداخل الحديثة للمراجعة، وحـــث المـــراجعين علـــى تطبيقها.

2- توجيه المراجعين عن طريق الهيئات المنظمة للمهنة لمتابعة الإصدارات الحديثـــة لأدب المراجعة المهني.

3- تشجيع اجراء البحوث التطبيقية في مجال المراجعة للوقوف على مستوى ودرجة تطور التطبيقات العملية للمراجعة في ليبيا.

قائمة المراجع

1- American Institute of Certified Public Accountants (1983) Statement on Auditing Standards No 47, Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit. AICPA, New York.

2- American Institute of Certified Public Accountants (1990) Control Risks Audit Guide Task Force. Audit Guide: Consideration of the Internal Control Structure in a Financial Statement Audit. AICPA, New York.

3- American Institute of Certified Public Accountants (1997) Statement on Auditing Standards No 82, Consideration of Fraud in a Financial StatementAudit. AICPA, New York.

4- Arens, A. A., Loebbeck, J. K., Elder, R. J. and Beasley, M.S. (2003) Auditing: an integrated approach. Prentice-Hall. Inc. USA.

5- Auditing Practices Board (1995) Statement of Auditing Standards, 300 Accounting and Internal Control Systems and Audit Risk Assessments. APB, UK.

6- Blokdijk, J. H. (2004) "Test of control in the audit risk model: effective? efficient?" International Journal of Auditing. Vol.8, No.2, pp.185-194.

7- Carmichael, D.R., Willingham, J.J. and Schaller, C.A. (1996) Auditing concepts and methods. The McGraw-Hill Companies, Inc, USA

8- Curtis & Turley, S. (2007). "The business risk audit: A longitudinal case study of an audit engagement". Accounting, Organizations & Society, 32: 4/5.

9- Gay, G. and Simnett, R. (2000) Auditing and assurance services in Australia. McGraw Hill, USA.

10- Graham, L.E. (1985) "Audit risk-part II" CPA Journal. Vol.55, No.9, pp.34-41.

11- Higson, A. (1997) "Developments in audit approaches: from audit efficiency to audit effectiveness?" In Sherer, M. and Turley, S. (eds.) Current issues in auditing. 3rd ed. Paul Chapman Publishing Ltd. London, UK.

12- Houston, R.W., Peters, M.F. and Pratt, J.H. (1999) "The audit risk model, business risk and audit planning decisions" The Accounting Review. Vol.74, No.3, pp.281-298.

13- International Federation of Accountants (2003) International Standards on Auditing, 315 Understanding the Entity and Its

Environment and Assessing the Risks of Material Misstatement, IFAC. New York, USA.

14- International Federation of Accountants (2008) Handbook of international auditing, assurance, and ethics pronouncements – Part I. New York, USA.

15- Jr, Bierstaker and O'Donnell (2010) "Integrating business risk into auditor judgment about the risk of material misstatement: The influence of a strategic-systems-audit approach" Accounting, Organizations and Society, 35 (2010) 238–251.

16- Knechel, W.R. (2007) Auditing: assurance and risk. South-Western College Publishing, Canada.

17- Konrath, L.F. (1999) Auditing concepts and applications. South-WesternCollege publishing, Cincinnati. Ohio, USA.

18- Lemon, W.M, Tatum, K.W. and Turley, W.S. (2000) Developments in the audit methodologies of large accounting firms. APB, UK.

19- Messier, W.F., Jr. and Austen, L.A. (2000) "Inherent risk and control risk assessment: evidence on the effect of pervasive and specific risk factors" Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol.19, No.2, pp.119-131

20- Millichamp, A.H. (2002) Auditing. BPC, Aylesbury, UK.

21- Ritchie, B. and Khorwatt, E. (2007) "The attitude of Libyan auditors to inherent control risk assessment" The British Accounting Review. Vol.39, No.1, pp.39-59.

22- Wu, B.K.H., Roebuck, P. and Fargher, N. (2002) "A note on auditors' perceptions of business risk" International Journal of Auditing. Vol. 6, No.3, pp.287-302.